

اقتصاد نقدي وأسواق رأس المال

المحاضرة الخامسة

من إعداد:

د. ياسمينه إبراهيم سالم

برنامج المقياس

أسواق رأس المال

- السوق المالي وتقسيماته
- السوق النقدي
- سوق رأس المال
- المشتقات المالية
- سوق رؤوس الأموال الدولي
- سوق الأورو-عملة
- الساحات المالية الدولية

الاقتصاد النقدي

- عموميات حول النقود
- الكتلة النقدية
- النظريات الكلاسيكية والحديثة
- الوساطة المالية
- **الجهاز المصرفي الجزائري**
- السياسة النقدية

الفصل الخامس: الجهاز المصرفي الجزائري

• تطور الجهاز المصرفي الجزائري

أولا

• مبادئ قانون النقد والقرض

ثانيا

• البنك المركزي

ثالثا

• البنوك التجارية

رابعا

أولاً: تطور الجهاز المصرفي الجزائري

- يمكن اختصار تطور الجهاز المصرفي الجزائري في النقاط التالية:
 - ورثت الجزائر عشية الاستقلال نظاما مصرفيا واسعا، لكنه تابع للمستعمر، ما استلزم عملية التأميم في 1966؛
 - بتاريخ 29 أوت 1962 تم فصل الخزينة العامة للجزائر عن الخزينة الفرنسية، ووفقا لقانون المالية 1965 فإن البنك المركزي وضع لخدمة الخزينة العامة، بمنحها التسبيقات والقروض بدون قيود (مجرد محاسب)؛
 - تم إصدار الدينار الجزائري بتاريخ 10/04/1964، وهو عملة غير قابلة للتحويل تساوي قيمتها آنذاك قيمة الفرنك الفرنسي (180 ملغ ذهب)؛
 - قبل قانون النقد والقرض 1990، كانت النقود عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، ولم تكن أداة إستراتيجية من أجل التحكم في التنمية الاقتصادية (تبعاً لخصائص التخطيط المركزي)؛

أولاً: تطور الجهاز المصرفي الجزائري (تابع)

- قبل الإصلاح المالي والنقدي 1986 كانت الخزينة العامة المصدر الرئيس لإصدار وتسيير العملة الوطنية، وكان البنك المركزي مجرد جهاز للتنفيذ؛
- اعتبار النقود كوسيلة لتداول رأس المال والعمل والرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية كان بموجب ترتيبات قانون 1986 (قانون القرض والبنك)، وإنشاء المجلس الوطني للقرض والنقد؛
- قانون استقلالية البنوك 1988 المعدل والتمم للقانون السابق؛
- قانون النقد والقرض 1990-10 بهدف إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية؛
- أعقب قانون النقد والقرض تعديلات في سنوات 2001، 2003، 2004 في شكل أوامر وقوانين؛
- ثم تلا ذلك برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية.

ثانياً: مبادئ قانون النقد والقرض

الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

الفصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة

الفصل بين ميزانية الدولة ودائرة القرض

إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

وضع نظام نقدي على مستويين

وظائف البنك المركزي

✓ بنك إصدار: طبع الأوراق النقدية ووضعها في التداول؛
✓ بنك الحكومة (الدولة): وكيل الحكومة ومستشارها المالي، ويشرف على تطبيق السياسة النقدية؛
✓ بنك البنوك: باعتباره يأتي على هرم الجهاز المصرفي فهو يقوم بالإشراف على الجهاز المصرفي ويراقبه.

خصائص البنك المركزي

✓ لا يسعى لتحقيق الربح؛
✓ لا يتعامل مباشرة مع الأفراد؛
✓ له مهمة إصدار وسحب النقود من الاقتصاد؛
✓ تابع للدولة من حيث ملكيته ويتميز بالأحادية.
وعكس هذه الخصائص هي خصائص البنك التجاري.

تعريف البنك المركزي

هو هيئة نقدية حكومية تتولى تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والإشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة وبما يكفل تحقيق الاستقرار في النظام النقدي والمصرفي

وظائف البنك التجاري

✓ فتح حسابات مصرفية
من خلال جلب الودائع
(تحت الطلب، لأجل،
ادخارية)؛
✓ منح القروض المختلفة؛
✓ إصدار وتسيير وسائل
الدفع؛
✓ إنشاء النقود الكتابية؛
✓ تقديم مختلف الخدمات
المصرفية (تحويل الأموال،
بيع وشراء العملات،
تأجير الخزائن...).

أهداف البنك التجاري

✓ الربحية: أو تعظيم الربح
والاستمرار في المنافسة
في السوق؛
✓ السيولة: القدرة
والقابلية على تحويل
الأصل إلى نقدية بسرعة
ودون خسارة؛
✓ الأمان: أو الضمان أي
مستوى مقبول من
المخاطر (عدم قدرة العميل
على السداد)

تعريف البنك التجاري

سبق نشأة البنوك
المركزية، وقد عرفه
قانون النقد والقرض بأنه:
شخصية اعتبارية معنوية،
يتمتع بصفة دائمة كل
وظائف البنوك من استقبال
الودائع ومنح القروض
وتوفير وسائل الدفع
وتسييرها.

برنامج المقياس

أسواق رأس المال

- السوق المالي وتقسيماته
- السوق النقدي
- سوق رأس المال
- المشتقات المالية
- سوق رؤوس الأموال الدولي
- سوق الأورو-عملة
- الساحات المالية الدولية

الاقتصاد النقدي

- عموميات حول النقود
- الكتلة النقدية
- النظريات الكلاسيكية والحديثة
- الوساطة المالية
- **الجهاز المصرفي الجزائري**
- السياسة النقدية